

جدد تمسك المؤتمر بالحوار وفقاً لاتفاق فبراير

غانم: نحدّر المشترك من إعادة تكرار حوار الخارج!!



■ أعرب الأخ عبدالله احمد غانم عضو اللجنة العامة ورئيس الدائرة السياسية للمؤتمر عن اسفه لتعنت أحزاب المشترك ورفضها للحوار لتنفيذ اتفاق فبراير.. وقال: بعد موافقة مجلس النواب على تأجيل الانتخابات البرلمانية بناءً على اتفاق فبراير كان يفترض من اليوم الثاني ان يبدأ الحوار، ولكن هوجبنا بتعنت المشترك، وكنا نراقب خلفيات هذا الرفض لنجد أن الآخرين لم يكونوا صادقين إلا فيما يتعلق بتأجيل الانتخابات ولأن لديهم برنامجاً آخر كانوا يعدون له لكي يصدر ما أسموه «وثيقة الانقاذ».. وفي سياق تعليقه على تشكيل المشترك للجنة الحوار.. أكد الأستاذ عبدالله غانم ان الحوار الذي تدعو اليه أحزاب المشترك سيجتمع أولاً في الخارج ويريدون من خلاله إعادة تكرار نفس تجربة حوار «وثيقة العهد والاتفاق» التي لم ينجز التوقيع عليها إلا وقد تضجرت المعركة في وادي دوفس بأبين..

● أحزاب المشترك عطلت الحوار ووصل بها التعنت حد عدم القبول بـ «لقاء شخصي» في مقيل!!

مؤكد أن الحوار هو الوسيلة المثلى لتحقيق هذا الاصطفاف الوطني.. وأن المؤتمر الشعبي العام برؤيته السياسية للواقع الراهن للمستقبل المنظور يؤمن بأن الحوار أحياناً ليس الوسيلة المثلى بل ربما الوحيدة من أجل تحقيق هذا الاصطفاف الوطني في رؤية تاريخية وموضوعية لهذا الاصطفاف..

مذكراً بالعديد من محطات الحوار التي شهدتها الساحة السياسية اليمنية ومنها أشهرها حوار أزمة ٩٣ و٩٤ وكان المؤتمر صادقاً في حوارها بينما بعض الآخرين كانوا يخشون مؤامراتهم الانفصالية خلف جدران الحوار السكينة وكانت وثيقة «العهد والاتفاق» ثم كان بعدها الحرب ومع ذلك مازلنا نقول أن الحوار ضرورة موضوعية ولابد منه لتحقيق هذا الاصطفاف الوطني والانتصار لنوابتنا الوطنية الشورى والجمهورية والوحدة والديمقراطية.. ففي الفترة الأخيرة عندما تم الاتفاق على تأجيل الانتخابات النيابية قبل المؤتمر مضطراً على تأجيل الانتخابات على أمل أن يتم الاتفاق على القضايا الثلاث التي كانت مثار الخلاف مع أحزاب اللقاء المشترك وهي: قضية اصلاح النظام السياسي، وقضية تطوير النظام الانتخابي، وقضية إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات.. ووقعنا الاتفاق حول هذه القضايا في ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م ووافق مجلس النواب على هذا الاتفاق وعلى تأجيل الانتخابات سنتين عن طريق تعديل المادة «٦٥» من الدستور وتم ذلك في ٢٧ ابريل ٢٠٠٩م..

كان يفترض من اليوم الثاني لقرار مجلس النواب أن يبدأ هذا الحوار ولكن فوجئنا بتعنت وكنا نراقب خلفيات هذا الرفض لماذا لأن الآخرين لم يكونوا صادقين في الاتفاق معنا في ٢٣ فبراير إلا فيما يتعلق بتأجيل الانتخابات لأن لديهم برنامجاً آخر كانوا يعدون له لكي يصدر ما أسموه «وثيقة الانقاذ الوطني» وكنا بموجب الاتفاق نوجه دعوات شفوية ودعوات مكتوبة وحدنا موعداً للحوار ورفض الآخرون هذا الموعد واعتبروه تعليمات أوامرية، فدمنا برنامجاً زمنياً محدداً بالأيام والأسابيع للفترة كاملة إلى حين موعد الانتخابات في ابريل ٢٠١١م ورفضوا هذا الجدول الزمني واعتبروا أن وجود بعض المشاكل هنا وهناك مبرراً للتفصل عن الاتفاق، فطالبوا بتنقية الأجواء عن طريق الإفراج عن المعتقلين.. عن طريق الحوار مع الحراك.. عن طريق الحوار مع الحوثي، وكان ردنا دعونا نخلص مما اتفقنا عليه لأنه مرتبط بمواعيد زمنية.. لأن الاتفاق أصلاً قائم على تعديلات دستورية ترتبط بمواعيد زمنية، وبدون المواعيد الزمنية لا نستطيع أن ننجز المهمة التي نص عليها الاتفاق.. لا نستطيع إنجاز تعديلات قوانين الانتخابات إلا بمواعيد زمنية.. لا نستطيع إنجاز إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات إلا بمواعيد زمنية.. الخ..

تعتنت مستمر

معرباً عن اسفه ان يصل هذا التعنت إلى حد عدم القبول بلقاء شخصي وبأن تلتقي مجموعة من المؤتمر الشعبي العام مع مجموعة من أحزاب المشترك لقاء سواء أكان على مائدة، سواء أكان على ديوان.. مبيئاً أن هذا الطلب قد رفض رفضاً تاماً بل واعتبروا أن أية اتصالات تجري بينهم وبين الدكتور عبدالكريم الإرياني النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي بأنها شخصية وليست رسمية، هذه هي الحقيقة التي أريد أن يفهم الناس من هو المسئول عن تخريب الاصطفاف الوطني ومن هو المسئول عن تخريب اتفاق ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م ومن هو المسئول حتى الآن عن وجود حوار حقيقي بوصلتنا جميعاً للاصطفاف الوطني..

وبال وخيبة

وحول قضية تشكيل المشترك للجنة الحوار، قال غانم: الآن هناك دعوة من قبلهم وشكلوا

منوهاً إلى أن الاصطفاف الوطني يتم اليوم دون الروح التي كانت موجودة خلال ثورة سبتمبر وأكتوبر.. وقال: انه بغياب هذه الروح نجد الاصطفاف يعتمد على القوى السياسية المنظمة أكثر من اعتماده على الشارع.. ويمكن أن هذا الاصطفاف بين القوى السياسية يدعمه الشارع وينتسبه إليه ويحفز الشارع هذا الاصطفاف للقوى السياسية التي يفترض أنها تمثل كل فئات وشرائح المجتمع..

متطلبات مهمة

واستطرد قائلاً: أنا هنا لا أريد أن أتحدث فقط بصفة عاطفية دون الالتفات إلى ما يتطلبه هذا الاصطفاف الوطني، فلابد لنجاح هذا الاصطفاف الوطني أن يكون العامل الذاتي متوافراً لأن العامل الموضوعي لنجاح الاصطفاف الوطني موجود.. التصديت موجودة وهذا هو العامل الموضوعي ولكن العامل الذاتي الذي هو نحن جميعاً نخب الشعب اليمني المؤمنة بالشورى والجمهورية والوحدة والنظام الديمقراطي في الجمهورية اليمنية ربما هذا العامل يشوبه بعض الخلل.. وهذا الخلل ناتج عن ضعف في النظام الوطني الديمقراطي.. عن اختلالات عدة وعيوب وأخطاء موجودة لدينا كعامل ذاتي لايزال الظلم موجوداً.. لايزال سوء الإدارة موجوداً لايزال الفساد المالي والإداري موجوداً وبنسبة كبيرة.. لايزال التنمية بطيئة.. لايزال البطالة تنهش في جسد الاقتصاد الوطني.. والشباب في شوارع مدننا يتكاثرون وهم عاطلون بلا عمل وهذا من اكبر الأخطار التي تواجه النظام، وربما هذه قنبلة موقوتة ممكن أن تنفجر في وجوهنا في أي وقت من الأوقات..

لكن لاأريد أن نتصرف مثل الفقير الهندي الذي لايجد حلاً لمشاكله إلا أن يتسند على المسامير ويجلد نفسه.. يفترض ألا نستمر في جلد أنفسنا ونعتقد أن هذا يمكن تريحنا.. لا.. مع الاعتراف بهذا الواقع مع الاعتراف بهذه الاختلالات.. يفترض أن يكون في تفكيرنا أن الاصطفاف الوطني لابد منه رغم هذه الاختلالات، لأن الاصطفاف الوطني هو الذي سببت لنا ثوابتنا وجميها وهي وجه هذه الأخطار الثلاثة مجتمعة «التمرد الحوثي.. الحراك الانفصالي» وأنا لا أسميه الحراك الجنوبي لأنه انفصالي ولايشمل كل الجنوب ونشاط القاعدة..

الاعلام يبائع

وحول خطر الحوثيين قال غانم: إنه يجب ان يعرف الناس حجم الحوثيين، ربما الاعلام أحياناً يبائع في هذا، وكثير من اعتقد أنهم لم يزوروا صعدة فهي من حيث المساحة أكبر من «لبنان، فمساحة لبنان عشرة آلاف وأربعمئة كيلو متر مربع ومساحة صعدة أحد عشر ألفاً وثلاثمئة وسبعين كيلو متر مربع مكونة من خمس عشرة مديرية، سكانها ٣٣٠ ألف نسمة.. مشيراً إلى أن الحوثيين في احسن الأحوال والتقديرات في هذا الظرف الموضوعي لايزيدون عن أربعين ألف شخص.. وما يعطي الحوثيين حجماً أكبر هو التسليح والتدريب وكذلك الأموال التي يمتلكونها وأيضاً بعض الخلل من قواتنا المسلحة، هذا هو ما يعطي الحوثيين قيمة أكبر من حقيقة تواجدهم المادي ويجب أن يتنبه الناس إلى هذا لأنه يشكل خطراً على ثوابتنا الجمهورية والثورة والوحدة والديمقراطية..

عامل مهم

وشدد عبدالله غانم في هذا الصدد على أهمية ان يتوافر للاصطفاف الوطني العامل الذاتي وهذا العامل في هذه الحالة يتمثل في المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك وأحزاب المجلس الوطني وكل منظمات المجتمع المدني وكل النخب السياسية في المجتمع اليمني..

● الاصطفاف أحد الابداعات التي انتجها الشعب اليمني عبر مسيرته التاريخية

ودعا عبدالله غانم العقلاء إلى وقف تخريب المشترك للحوار لأن المضي في خلافاتهم الحادة سيكون وبالاً على الجميع خاصة وأن خطاب المشترك يتعامل مع المؤتمر الشعبي العام ورئيس المؤتمر وكأنه عدو.. موضحاً أن ما تسمى «وثيقة الحوار» وللجنة المشكلة تهدف إلى إحداث أزمة وطنية في البلاد..

مؤكد أن المؤتمر الشعبي لايزال متمسكاً بالحوار واتفاق فبراير ولايرفض أن يتسع ليشمل الجميع بدون استثناء ولكن لدينا اتفاقاً وقعناه مع المشترك.. جاء ذلك في مداخلة الأستاذ غانم لنذوة «الاصطفاف الوطني ومنظمات المجتمع» التي نفذها المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية والتاريخية «منارات»..

ففي مستهل مداخلة اثني عبدالله غانم على مركز منارات على هذا الجهد الذي يجمعنا اليوم لنناقش ان الصراع سنة الحياة ولاتوجد أية مرحلة من مراحل التاريخ لم تشهد صراعاً بين المجتمعات.. معرباً عن ارتياحه لاختيار قيادة المركز لموضوع «الاصطفاف الوطني» وأن هذا الاصطفاف الوطني لم يكن مجرداً من أية قضية بل طرحوا حول قضايا تجمع عليها هي الثورة والجمهورية والوحدة ولا اتخيل أن يكون هناك اصطفاف بدون هذه القضايا التي يعتبرها الشعب اليمني قضايا الرئيسية.. مشيراً إلى أن قضية الاصطفاف الوطني ليست وليدة اليوم ولا هي فكرة من أفكار الساحة تواجه بها مشاكل هذه اللحظة..

الحنين لماضي

وقال: إن الاصطفاف الوطني كان أحد الإبداعات التي انتجها الشعب اليمني عبر مسيرته التاريخية ونحن نعرف أن أحداثاً جساماً مر بها تاريخنا منذ انطلاق الثورة اليمنية في السادس والعشرين من سبتمبر.. كانت معركة الجمهوريين ضد الملكيين التي استمرت لسنوات عدة خسر فيها الشعب اليمني سنوات من عمره وخسر فيها قيادات وإمكانات وعدداً كبيراً من خيرة أبنائه الشهداء، ولكن مع ذلك وببعض

يهدف المشترك من «وثيقة الانقاذ» الى شخصنة القضايا الوطنية واستهداف مباشر للرئيس

الاصطفاف الوطني في ذلك الوقت جمع البحرين جميعها في فرى ومدن الجنوب والشمال استطاعت الثورة اليمنية سبتمبر أن تنجز هدفها الرئيسي وهو إيجاد النظام الجمهوري، وطبعاً لكل حرب أدواتها وتقنياتها وقواها وخلقواها الإقليميون والبعيون..

في تلك الثورة انتصر الشعب اليمني لنضالاته من أجل تثبيت نظامه الجمهوري، والطرف الذي انهزم لجأ إلى حليفه الاقليمي ولكن ظل في ذهنه أشياء كثيرة من الحنين إلى ماضيه..

اصطفاف قوي

منوهاً أيضاً إلى إحدى أبرز محطات الاصطفاف الوطني والتي تجسدت في حرب تحرير جنوب الوطن وهذه المعركة التي تحرر فيها جنوب الوطن في الثلاثين من نوفمبر بفضل ثورة الد ١٤ من أكتوبر.. حيث حصل اصطفاف وطني كبير انتصر الشعب اليمني وكوادره وقواه السياسية من الجنوب والشمال في محاربة المستعمر البريطاني واستمرت هذه المعركة ٤ سنوات حتى تحقق الاستقلال الوطني ولهذا كان الاصطفاف الوطني هو الآلية أو الرافعة التي أبداعها الشعب اليمني ولا أحد علمه في ذلك الوقت أو دعاه إلى الاصطفاف الوطني ولكنه تلقائياً تحرك لأنه وجد أن الاصطفاف الوطني وحده هو الآلية أو الرافعة التي ستحقق هدفه في القضاء على الحكم الإمامي المستبد وعلى الاستعمار.. كما تطرق غانم إلى عدد من محطات الاصطفاف، مؤكداً اهميتها وتأثيرها على السير بالوطن باتجاه الأهداف العظيمة التي ناضل من أجلها.

تعديلات حقيقية

وفي هذا الصدد أكد غانم ان الاصطفاف الوطني أيضاً كان موجوداً في أحداث كثيرة.. واليوم أقول نعم نحن بحاجة إلى اصطفاف وطني لأن هناك تحديات حقيقية يواجهها الوطن ومنها بالطبع التمرد الحوثي في صعدة ودعوات الانفصال في الجنوب ونشاط القاعدة.. مؤكداً أنه من الصعوبة بمكان على أحد أن يقول هذا أخطر من ذاك ولكن يفترض ان نأخذ هذه التحديات بنفس الخطورة لأنها في الحقيقة تهدد الثورة والجمهورية والوحدة..

متابعات

المتخاذلون «العيال»!!

■ ثمة قول مفاده ان هناك دائماً جماعة «داخله في الفائدة خارجة من الخسارة» وهذه الجماعة يمكن وصف اصحابها بالمتخاذلين لأن الدولة والقرار والسلطة عندهم مغنم يسعون لنيله حتى على بطونهم، وحين يجد الجد فإنهم أول من بفلت ويتوارى وحتى يهرب..

واليوم والحرب على أشدها في صعدة، اليوم ونحن نرى طابور الاصطفاف الوطني بطول ويطول ويكبر مع تلبية الشعب لنداء الرئيس فإننا حين ندقق في الصورة نجد أن هناك عبياء وأضحاً لأصحاب الخطب العصماء وأصحاب الأحزاب «الخليط» ونجد ان الذين خروا الناس بتصرحاتهم ومقالاتهم وأحاديثهم للصحافة والفضائيات نجدهم قد توروا عن الأنظار

وليسوا حلثهم الحقيقية وهي حلة المتخاذل، الجبان، الخائف، النفعي، الداخل في الفائدة الخارج من الخسارة.. وفي الظروف التي نمر بها اليوم نعرف متلما يعرف غيرنا أننا قد نشاهد

طابوراً من المتخاذلين وان هؤلاء النفر موجودون في كل زمان ومكان.. فاشبهاء الرجال هم أكثر عندما تكون الحاجة لرجال يديرون الدولة ويتحملون المسؤولية إزاء شعب وإزاء حياته وكرامته وحقوقه في الحياة الأمة الكريمة.

إذا المتخاذلون هم جماعة من البشر أصحاب الآسنة الطويلة والكفوف الجائعة، كما أنهم جماعة حزب «هات بالحدود» والمتخاذلون جماعة تمارس الخطابة والتفلسف على الفاظي والمليان ولكن حين يجد غانم أول من يتخلف عن تلبية نداء الواجب وأول من يتغيب عن طابور الاصطفاف الوطني.. وأول من يشتلق سلسلة لا متناهية من الأعداء ليبرر تغيبه عن أداء الواجب.. المتخاذلون جماعة تمتن للدولة أن تهزم في حربها ضد الخارجيين عليها وعلى النظام والقانون.. والمتخاذلون جماعة أرادت لشوكة الدولة وهيباتها ان تنكسر وأرادوا لانقسامهم ان يكونوا البداة لإدارة شؤون البلاد والعباد، لكن أمانتهم بخسارة الدولة لقت خيبة لها أول لكن ما لها آخر.. إن عشمهم في هزيمة الدولة مثل عشم إيليس بالجنة..

والخلاصة نقول ان في المواقف الصعبة تظهر مسعان الرجال وفي الظروف الاستثنائية تتجلي شجاعة الناس عن غيرهما لذا فإننا عندما نجد ان ثمة متخاذلين في الوقوف صراحة وعلانية مع الدولة في كل ما تواجهه اليوم من تحديات فإن هذا أمر طبيعي حتى لو كان مؤلماً، ذلك لأن الدولة يقودها رجال.. والمتخاذلون هم «جماعة عبال».. وبالقطع لايرتقي «العيال» مهما بلغت أعمارهم لمبلغ الرجال لأنه بظل هناك ثمة فرق شاسع وكبير وواضح بين الرجال و«العيال» على اختلاف أعمارهم وأنسابهم ووضعهم الاجتماعي والقبلي.. نقول للمتخاذلين إنها الفرصة الأخيرة لتصحح مواقفكم، فالاصطفاف الوطني في الغد سيدبحركم إلى آخر درجات السلم الوطني.. اللهم إني بلغت اللهم فاشهد. □

لجنة للحوار وهذا الحوار الذي يدعون إليه سيجتمع أولاً في الخارج.. يعني مطلوب منا أن نكرر نفس تجربة «وثيقة العهد والاتفاق» التي ذهبنا ووقعنا عليها في الأردن ولم ينجز التوقيع عليها إلا وقد المعركة موجودة في وادي «دوفس» في أبين.. وقال: يجب أن ننقي أنفسنا، واعتقد أن السياسيين الذين هم خارج المؤتمر وخارج المشترك ربما يكون لديهم قدرة وكذلك عقلاء اليمن أن يتدخلوا لدى هذه الأطراف.. لأن المضي في خلافاتهم الحادة لن يكون إلا وبالاً على الاصطفاف الوطني وعلى بلادنا بشكل عام.. الآن نلاحظ ان الأخوة في أحزاب اللقاء المشترك عبر صفحهم يتعاملون مع المؤتمر الشعبي العام كأنه عدو ويتعاملون مع الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وكأنه جبان يجب اقتلعه..

إقصاء والتفاف

وحول مضامين الفصل الأول مما يسمونه «وثيقة الإنقاذ» قال غانم: بصراحة هي مباشرة تهدف هذه اللجنة إلى إقصاء الرئيس وتخسمله المسؤولية بالحق أو بالباطل عما يجري في البلد.. وهذا ليس أسلوباً في الحوار أقل مابوصف به أنه لا أخلاقي واعتقد أن يتجاوب الناس حول قضايا وطنية، وكرانه لا توجد ظروف طبيعية لهذه الظواهر، وكرانه

لا توجد ظروف ذاتية تؤدي إلى هذه الظواهر وكأنه لا توجد أزمات في اليمن تنتج هذه الظواهر.. وأنه فقط الرئيس.. وهو منطق أقل مائمين أن يقال فيه إنه غير منطقي.. ثم تعلن هذه الوثيقة في عز المعركة بين الجيش والحوثيين وهو موقف أقل مائقال فيه إنه لا أخلاقي في مثل وضع كهذا.. الجيش الوطني يجابه حرب تمرد وأنت تفق مع هذا التمرد ضد الوطن وضد الجيش الوطني وهذا موقف أقل مابوصف به أنه لا أخلاقي واعتقد أن الكثيرين لديهم معرفة بالأوصاف الحقيقية لمثل هذا الموقف..

لا تزال تنتظر عودة الحوار

ولخص غانم في مداخلة قائلاً: أنا أضعمك في صورة التحالفات التي يمكن أن تنشأ في ظل الاصطفاف الوطني ولذلك فإننا في المؤتمر الشعبي العام إزاء هذه المسألة المحددة لا نزال في انتظار الآخرين أن يأتوا للحوار ولا نزال عند موقفنا بالتمسك باتفاق ٢٣ من فبراير الماضي، ولا نزال عند موقفنا للدعوة للاصطفاف الوطني والحوار تحديداً مع أحزاب اللقاء المشترك.. لأننا نذكر أنهم أحزاب المعارضة الرئيسية في الساحة اليمنية ونحن نذكر ما لهم من ثقل وما لهم من أهمية.. ونحن نذكر أننا وهم شركاء في الوطن وشركاء في السياسة وشركاء في المصالح ولابد أننا نلتزم بهذا الموقف.. هم اخواننا.. هم زملاؤنا حتى وإن ابتعدوا عنا.. ولذلك لا نزال ننتظر حتى اللحظة وسنظل منتظرين أن يأتوا إلى ما اتفقنا عليه في ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م.. ونحن لا نرفض أن يتسع الحوار ليشمل الجميع بدون استثناء ولكن لدينا اتفاقاً وقعنا عليه مع المشترك نريدهم أن يأتوا لتتفق عليه ثم معاً نحاور بقية القوى والأحزاب السياسية في الساحة اليمنية لكي نتجه جميعاً صوب التعديلات الدستورية المطلوبة، والمتفق أصلاً على جزء كبير منها والخلاف هو حول جزء بسيط ونتجه إلى إجراء الانتخابات النيابية في موعداً أبريل ٢٠١١م.. كما نحن متفقون عليه جميعاً إلى أن نعدل قانون الانتخابات ونتجه جميعاً إلى تشكيل اللجنة العليا للانتخابات كما نحن متفقون عليه ولا داعي لأن نخلق أعذاراً لحول دون إنجام هذا الحوار. □